

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فقد عُرضت عليّ مسألة حدثت في ماليزيا في الأسبوعين الماضيين، فحواها أن أحداً اتهم السيد أنور إبراهيم بالاعتداء الجنسي، وأن القضاء أو التحقيق في ماليزيا ينوي أن يدعو المدعي والمدعى عليه إلى الحلف والقسم للوصول إلى الحقيقة بالتحريم أو التبرئة. فما موقف الشرع الحنيف من القسم أو القناعة في مثل هذه الحالات؟ وهل يجب على من وقع عليه الإعتداء أن يقسم لتبرئة نفسه؟ خاصة الأيمان المتكررة مثل أيمان القسامة الخاصة بقضايا نوع من القتل يعرفه الفقهاء والمتخصصون؟

فأقول وبالله التوفيق:

(1) إن الإمام ابن القيم في (الطرق الحكّمية) وكثيرون غيره من العلماء قد رفضوا دعوى غير ذوي العدل من المشبوهين في سلوكهم أو دوافعهم، فيما يتقدمون به من تهم أو إدعاءات ضد ذوي الشأن والمكانة في المجتمع، واعتبر أن الأمر يعد "قذفاً" والمدعي قاذف بحكم ما ورد في التنزيل:

"وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْقَاسِفُونَ". سورة النور: 4.

"إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا نَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ. لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ. لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ. وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. إِذْ تَلَقَوْهُ بِالسِّنْتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ. وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ. يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. وَيَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ. إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ". النور: 11-19.

(2) إن تاريخ الحركات الإلحادية والشيوعية في العالم العربي خاصة درجت على تدريب كوادرها في برامجها التنقيفية على إلصاق التهم الأخلاقية بالقيادات من أهل التدين

والالتزام الإسلامي، إذ أنها طريقة يسيرة تؤدي إلى تشويه سمعة تلك القيادات المسلمة وزعزعة ثقة الجماهير بها، لا بل إشغال مثل هذه القيادات بدرء التهم ودفع الشبهات لإعادة ثقة الجماهير بها. وكان هذا شأن الشيوعيين في العراق من قبل ثم تلاهم البعثيون، وهم يعلمون أن رأسمال الزعامات المسلمة هو الالتزام الخلفي والنزاهة والترفع عن دنايا السلوك.

(3) إننا نحس بشديد الأسف أن التحقيق في ماليزيا والمسؤولين في الحكومة قد انحدروا إلى هذا المستوى الرخيص وهذه الأساليب الدنيئة في الخصومات السياسية، وكنا نتمنى عليهم أن يربأوا بأنفسهم ويأبوا السقوط بالعمل السياسي إلى هذا المستوى الوضيع حفاظاً على كرامة البلد ومصالحته وكرامتهم وأعراضهم، حيث أن سماحهم لمثل هذا الأسلوب سينالهم في أعراضهم وأزواجهم وبناتهم وأنفسهم.

(4) إن السيد أنور إبراهيم قد كان في شبابه زعيماً مؤسساً لحركة الشباب المسلم الماليزي، وقد أدار وأشرف على أكثر من خمس وعشرين مدرسة فيها الصبية من البنين والبنات، عبر الولايات الماليزية، ولم يتهم بأدنى شائبة ولم يمس سلوكه بأدنى خدش، بل كان محط ثقة الآباء وأولياء الأمور وأسرهم جميعاً، وذلك في شبابه، فكيف اليوم وهو كهل في الستين؟ وهو اليوم يتزعم المعارضة السياسية في البلاد وهو زوج، وأب وجد؟

كيف وقد حاول خصومه قبل عشر سنوات مثل هذه الأساليب الرخيصة للقضاء عليه، وبعد سنوات من التعذيب والسجن والغربة برأته المحكمة، لتعود اليوم إلى ذات الدعاوى السافلة من أناس لا يشهد لهم أحد بالعدل ولا بالاستقامة ولا الأمانة.

(5) إن موضوع القسامة لم يقل به فقهاؤنا إلا في حالات وجود قتل بين قريتين ولا يعرف قاتله من أي القريتين، فقال بعض العلماء بالقسامة: أي يقسم أهل كل قرية خمسين يمينا لدرء التهمة عنهم، ولا علاقة لهذا الأمر في قضية القذف التي هي موضوع السؤال المطروح. فنحن بين قاذف فاسق ظالم لا تقبل شهادته، وبين مظلوم بري لا يُطالب بشيء لتبرئة نفسه، بل يكفيه تاريخه وسمعته وبرأته، وإلا فإن أي فاسق مجرم كالذي اتهم داتو سري أنور يستطيع أن يوجه نفس التهمة لملك ماليزيا أو لسلطان من سلاطينها أو لرئيس الوزراء أو أي وزير، فتسقط هيبة هؤلاء جميعاً وتحطم مكانتهم حينما يوضعون على قدم المساواة مع من نهى القرآن الكريم عن قبول شهادته واعتبره من الفاسقين. أما حالات الإدعاءات والتهم في الشرف والعرض فإن الشرع يعاملها معاملة القذف حسب ما ورد في التنزيل في سورة النور كما سبق ذكره.

وأؤكد هنا مما مرّ بي شخصياً أن الشيوعيين في بلدي العراق اتهموا - يومها - زعيم العمل الإسلامي فضيلة الشيخ محمد محمود الصواف (رحمه الله) بمثل هذه التهم، ثم حاولوا ذلك، وتبعهم البعثيون بتهم شبيهة كالوها على الشهيد الشيخ عبد العزيز البدري، لا بل حتى إن صاحب هذا الكلام لم يسلم منها.

(6) إن الأستاذ أنور إبراهيم كان وزيراً للشباب ومسؤولاً عن شباب (UMNO) لسنوات طويلة، ولم يقل أحدٌ من أولئك الشباب الذين عملوا مع أنور وعمل معهم في الوزارة وفي شباب الحزب بأن أنور قد قام بأي تحرش جنسي مع أي منهم. فكيف يتحول إلى متهم بهذه الفرية بعد أن تحول إلى المعارضة وأصبح زعيماً لها؟ من أراد أن يتهم أحداً فإنه عليه أن يتهمه بشيء يمكن أن تقبله ولو بعض العقول. فاتقوا الله فإن الدنيا ظل زائل، وأن هناك آخرة وحساب وعقاب ينتظر المفسدين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

فندائي ورجائي إلى قيادة الحكومة الماليزية أن تتقي الله في بلدها وشعبها خاصة أبناء الملايو وأن ترعى الذمة في الصراع السياسي، ملتزمة بالخلق الإسلامي الرفيع والصدق والأمانة، ولا تسمح بانهيار هذه الثقة التي قد تؤدي - لا سمح الله - إلى انتشار الفوضى وفقدان الثقة وتفكك المجتمع وأنت أعرف بالمخاطر. وإلا فإن الظلم ظلّمات والفساد نار حارقة لا تبقى ولا تذر.

نسأل الله السداد وأن يحفظ البلاد والعباد.